خلاصة

تقيم الدراسة تقييما كميا البدائل (الخيارات) المختلفة لنظام التجارة الفلسطيني مستقبلا. ومع اقرار التحليل بأن القيود على حركة السلع والأشخاص كان لها أثر سلبي على أداء التجارة الفلسطينية، فانه يشير الى أن الاتحاد الجمركي الحالي كانت له أيضا آثار باهظة. والتحرك نحو نظام تجاري أكثر استقلالية يمكن أن يحقق مزايا اذا استخدم لتخفيض الضرائب على الواردات وبالتالي تخفيض الأسعار المحلية للواردات. ويتم تقييم انشاء منطقة تجارة حرة مع اسرائيل – مما سيستدعي تنفيذا قد يكون باهظ التكلفة لقواعد المنشأ – مقابل تنفيذ نظام غير تمييزي تتخلى بموجبه الضفة الغربية وقطاع غزة عن امكانية الوصول التفضيلي الى الأسواق الاسرائيلية. ويستند التحليل الى عمليات محاكاة لنموذج توازن عام للاقتصاد الفلسطيني قابل للحساب الالكتروني باستخدام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام ١٩٩٨ كأساس لذلك.